القدس
جريدة يومية سياسية
اسسها عام ١٩٥١ المرحوم
محمود ابو الزلف
صاحب الامتياز
شركة جريدة القدس
المحرر المسؤول والمدير العام
د. مروان ابو الزلف
رئيس التحرير
وليد ابو الزلف
الشؤون الدولية
زياد ابو الزلف
مدير التحرير
ماهر رشاد الشيخ
المدير المالي والاداري
هاني خليل العباسي
الادارة: القدس - شارع صلاح الدين
هاتف: ٠٢-٦٢٧٢٦٦٣/٤
فاكسميل رقم: ٠٢-٦٢٧٢٦٥٧
بلفون: ٠٥٤-٨٠٠٩١٥٠
التحرير والمطابع
قلنديا - طريق المطار
هاتف: ٠٢-٥٨٣٣٥٠١/٢/٣/٤
فاكسميل: ٠٢-٥٨٥٦٩٣٧
بلفون: ٠٥٤-٨٠٠٩١٤٩
ص.ب: ١٩٧٨٨
الطباعة: مطابع القدس العربية
AL-QUDS
Arabic Daily Newspaper
Founded in 1951 by
Mahmoud Abu-Zalaf
P.O.Box 19788, Jerusalem
Tel: 02-6272663 (Day)
Fax: 02-6272657 (Day)
Tel: 02-5833501/2/3/4 (Eve)
Fax: 02-5856937 (Eve)
مكتب لندن ٤٤٧٧٦٦٩٦٩٦٦٩+
مكتب عمان - شارع وصفي التل (الجاردنز)
مجمع عبد الله ابو طاقة سنتر الطابق الثالث
تلفاكس: ٠٧٧٧٣٥٠٨٢٥ خلوي ٠٥٥٣٦٠٧٢ تلفون: ٠٥٥٣٦٠٧٣
E-mail Addresses
الاعلانات adverts@alquds.com
الاخبار news@alquds.com
الاستعلامات info@alquds.com
http: www.alquds.com
القدس غير ملزمة بنشر ما يصلها من أخبار أو مقالات أو إعلانات المقالات التي تنشر تعبر عن آراء كتابها والاعلانات على مسؤولية المعلن

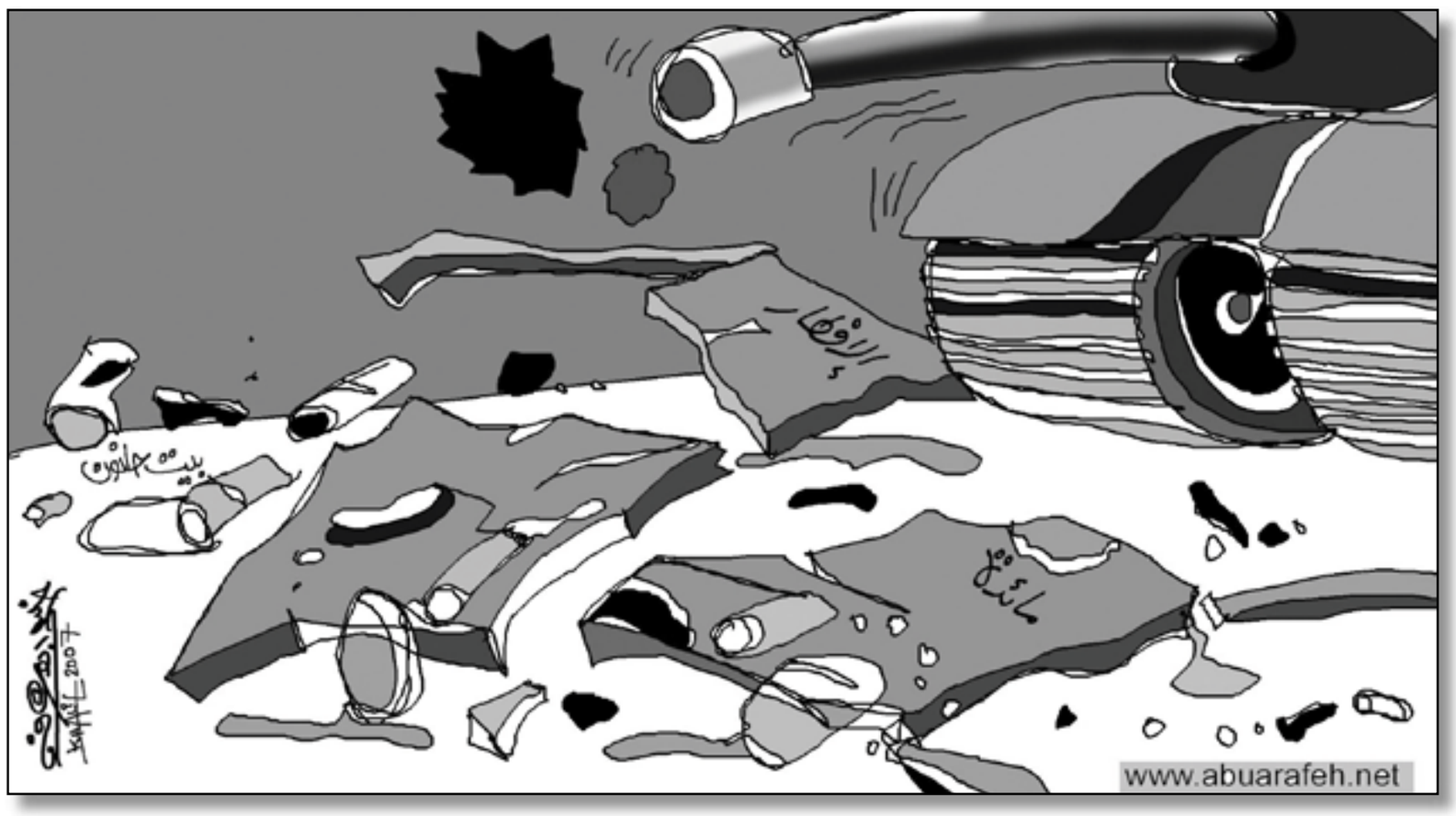

حديث القدس

من سيء الى اسوأ

اقتحمت القوات الاسرائيلية امس مدن البيرة ونابلس وجنين وقباطية وغيرها من القرى، واعتقلت عددا من المواطنين وفي تطور نوعي تم الاعلان عن اكتشاف صاروخين بدائيين من نوع «قسام» في بلدة بيت جالا، وقيل ان الصاروخين يتبعان مجموعة من حركة «حماس».

الاقتحامات والاغتيالات والاعتقالات بايدي القوات الاسرائيلية لم تتوقف ابدا، وهي تطال كل المواقع في الضفة الغربية، مما يتناقض بشكل اساسي مع التحركات السياسية والتوقعات من مؤتمر الخريف القادم، وموضوع الصواريخ يعتبر تطورا هاما كانت اسرائيل تحذر منه دائما لسبب واضح وهو ان الكثافات السكانية الاسرائيلية لا تبعد كثيرا من الاراضي الفلسطينية في الضفة والصواريخ البدائية، في بيت جالا كان من الممكن ان تصيب القدس او مستوطنة جيلو او جبل ابو غنيم بكل بساطة رغم بدائيتها وكانت اسرائيل تتحدث دائما عن محاولات لنقل سبل تصنيع مثل هذه الصواريخ من قطاع غزة الى الضفة.

في غزة لم يكن الوضع احسن حالا امس، فقد استشهد عدد من الفلسطينيين في غارة اسرائيلية كما اقتحمت دبابات واليات المناطق المحيطة ببلدة بيت حانون، وفي تطور اخر حيوي، قاد بنك اسرائيلي ما يمكن وصفه بحرب اقتصادية ضد قطاع غزة بعد قطع تعامله مع المصارف الفلسطينية في اطار ما اعلنته اسرائيل عن اعتبار غزة كيانا معاديا وقد تحذو بنوك اخرى حذو البنك «هبوعليم».

وتهدد اسرائيل بعملية واسعة ضد قطاع غزة اذا استمر اطلاق الصواريخ وبالامس اعلن مسؤول اسرائيلي ان مثل هذه العملية اخذ يقترب وقد يكون توغل الدبابات والاليات في محيط بيت حانون بداية هذه العملية.

نحن اذن امام تطورات لا يمكن وصفها الا بالسلبية وان الاوضاع الميدانية الفعلية في المنطقة تسير من سيء الى اسوأ للاسف الشديد، وان معجزة فقط يمكن ان تنقذ بلادنا ومنطقتنا من كارثة بدأت تلوح مظاهرها في الافق.

طريق قلنديا – القدس .. مرة اخرى

لقد طال العمل والحفريات في الطريق الواصل بين رام الله والقدس في منطقة قلنديا فوق ما كان مخططا ومتوقعا رغم ان الموضوع كله لا يتجاوز من ناحية عامة، تعبيد شارع طوله كيلومتران او ثلاثة او اربعة وكان من المفترض انجاز العمل منذ فترة.

ويزداد الامر سوءا في الفترة ما قبل الافطار حيث يزدحم الشارع ازدحاما غير عادي ويزيد الامر سوءا ممارسات بعض السائقين الذين يوقفون سياراتهم كما يريدون وحيث يريدون لشراء بعض الحاجات او الثرثرة مع صديق او عابر طريق كما تتعقد الامور لان سائقين اخرين لا يؤمنون ان السياقة فن وذوق، ولهذا نراهم يسابقون الاخرين ويعرقلون السير ويرفعون ضغط دم الاخرين.

نحن ندعو المسؤولين عن العمل في هذا الشارع الى الاسراع في انجاز العمل وتخفيف حالة الاختناق التي يعاني منها يوميا عابرو هذا الطريق الحيوي بين العاصمة المؤقتة رام الله والعاصمة الموعودة القدس، ونتساءل الا توجد وسيلة لضبط السير وايقاف السائقين المخالفين والمتجاوزين لكل القوانين والاخلاق، عند حدهم ومع معرفتنا ان اسرائيل هي المسؤولة عن المنطقة وهي لا تهتم بها ولا تسمح لغيرها بالاهتمام بها ايضا، فنحن نعتقد ان بالامكان ايجاد وسيلة ما.

الطريق لقيام دولة فلسطينية موحدة

بقلم: جيروم م. سيغال*

في اسرائيل اليوم هناك شعورمتنام بالاحساس بالتهديد. وهذا الشعور الجديد قد انتج تحولا ضخما في نظرة الجمهور الاسرائيلي الى محادثات السلام مع الفلسطينيين، وخاصة في نظرته تجاه الانسحاب من الضفة الغربية. وفي الوقت الذي قد الحقت فيه صواريخ قسام اليوم من غزة دمارا بسيطا نسبيا، فان صواريخ قسام الغد من الضفة الغربية التي تسقط على مدارج مطاربن غوريون هي قصة مختلفة تماما، ان ذلك يمكن ان يشل حركة اسرائيل. وليس هناك زعيم اسرائيلي سينسحب من الضفة الغربية الا اذا كان واثقا انه ليس هناك خطر من هذا النوع.

وقبيل حرب لبنان، كان حزب كاديما قد صعد الى الحكم على اساس خطة للانسحاب احاديا من معظم الضفة الغربية. وفي ذلك الوقت كان الاحساس ان اسرائيل تستطيع ببساطة وضع جدار اينما ارادت والابتعاد بدون ان تكترث حول من يتولى الحكم في الجانب الآخر. واليوم، فان مبدأ الانسحاب الاحادي قد انتهى. ودرس غزة، درس صواريخ القسام، هو انه للامن الاسرائيلي فان هناك اهمية كبيرة لمن يتولى الحكم في فلسطين وما نوع العلاقات التي ستربطهم باسرائيل.

ان مدى هذا التحول تم استشعاره مؤرخا في مقالة لبنيامين نتانياهو عندما كتب ضد التفاوض مع ابو مازن على اساس ان تسليم مناطق الى حكومة ضعيفة يعادل عمليا الانسحاب بصورة احادية.

عندما تؤسس دولة فلسطين نفسها كسيادة على ارض الواقع على القطاع فسيتوجب على اسرائيل، بموجب المعاهدة، رفع الحصار الجوي والبحري والبحري. وعدم القيام بذلك سيكون عملا حربيا طبقا للقانون الدولي.

ان تبعات هذا التحول على عمليتي السلام هي انه في المستقبل سيكون التطبيق اكثر اهمية بكثير مما كان في مفاوضات سابقة. وبغض النظر عما يتم الاتفاق عليه في معاهدة سلام، فان التطبيق سيكون بطيئا ومعتمدا على الأداء - وبالنسبة للفلسطينيين فان ذلك يشكل مشكلة كبيرة. فالعملية المعتمدة على الاداء هي غير محددة بالزمن، والعملية غير المحددة تحتوي خطر عدم الانتهاء. ولذلك فان مفاوضي منظمة التحرير يطالبون بجدول زمني ثابت لانهاء الاحتلال. ومن وجهة نظر اسرائيلية، فان ذلك طلب منهم ان ينهوا الاحتلال بحلول موعد محدد، سواء اكان ام لم يكن لدى الشريك الفلسطيني الرغبة والقدرة على السيطرة على المناطق المخلاة. وهذا هو ما لن يفعلوه.

وبالنسبة للاسرائيليين، فان كل شيء يبدو منطقيا، فكل ما يطلبونه هو عملية تختبر النوايا والقدرات الفلسطينية في مجال ما يسميه الاسرائيليون «التعاون الأمني»، وما يصفه العديد من الفلسطينيين، المتشككون في النوايا الاسرائيلية، بالتحول الي شرطة للاحتلال» وخاصة في سياق الخصومة الشديدة بين فتح وحماس، فانه من غير المرجح ان حكومة بقيادة فتح ستفي بأي اختبار تعاون امني، مثلما تحدده اسرائيل. وفعليا فان قيامها بذلك خلال اية فترة ممتدة من الزمن يستمر فيها الاحتلال سيكون بمثابة مشاركة في نزع شرعيتها ذاتيا في اعين معظم الفلسطينيين.

ولذلك فان هذه معضلة: حتى لو كان هناك التزام اسرائيلي حقيقي بانهاء الاحتلال، فان اسرائيل ستصر على عملية تطبيق مليئة بالاختبارات التي لا تستطيع اية حكومة فلسطينية اجتيازها.

هناك حل لهذه المشكلة. والمثير للاهتمام هو انه حل يعرض طريقا يمكن للفلسطينيين من خلاله اعادة تأسيس الضفة الغربية وقطاع غزة ككيان سياسي واحد تحت حكومة فلسطينية واحدة. وفيما يلي كيف يمكن لذلك ان ينجح:

١- يتم التوصل الى اتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على سلسلة من المعايير لمفاوضات السلام النهائية. ومن المفترض ان تشبه تلك التي اقترحها الرئيس كلينتون في كانون الاول ٢٠٠٠. واحدى التعديلات الهامة ستكون ان اي تبادل للاراضي يكون على اساس مساو (١) الى (١)، ويضمن بذلك ان الدولة الفلسطينية المستقبلية ستكون لها ارض مساوية في الحجم لـ ١٠٠ بالمائة من الضفة الغربية وكل قطاع غزة.

٢-مفاوضات الوضع النهائي تبدأ حينها حول جميع هذه القضايا. واذا تم التوصل الى اتفاق حول جميع هذه القضايا، فيتم عندها التوقيع على معاهدة انهاء النزاع/ انتهاء للمطالبات من قبل ابو مازن كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وعرضها على استفتاء عام للمصادقة عليها من قبل الشعب الفلسطيني، ولكن، اذا لم يتسن التوصل الى اتفاق حول القدس واللاجئين وتسنى التوصل الى اتفاق حول الحدود الدائمة للدولة الفلسطينية، فان هذا الاتفاق المحدود على الحدود الدائمة سيتم فصله من القضايا الاخرى وعرضه على استفتاء عام. واذا ظلت القدس قيد التفاوض، فان خريطة الوضع النهائي ستظهر خطا منقوطا يمر عبر القدس يشير الى ان المدينة ستقسم ولكن يؤجل رسم الخط المحدد حتى استكمال مسار المفاوضات حول القدس. ان اتفاقية الحدود الدائمة ستقدم لاقامة دولة فلسطينية واعتراف متبادل بين الدولتين ولكنها لن تكون معاهدة انهاء نراع/ انتهاء مطالبات. بل ستكون اكثر من هدنة، ولكن اقل من نهاية نزاع. ولان قضايا القدس واللاجئين ستبقى لمفاوضات دولة لدولة، فان تطبيق معاهدة اقامة الدولة والحدود الدائمة لن تلبي الشرط لتطبيع العلاقات في مبادرة السلام العربية. وهذا سيظل حافزا لاسرائيل لان تبقى مشاركة حول القدس واللاجئين.

٣- معاهدة الدولة والحدود الدائمة ستستغل الفرق بين السيادة القائمة فعليا - والتي تعني ان الحكومة تؤدي مهامها فعليا على الارض كسيادية - وبين السيادة الشرعية - التي تعني ان الحكومة معترف بها بأنها صاحبة السيادة الشرعية على منطقة، سواء اكانت تسيطر عليها فعليا ام لا، والمعاهدة ستكون لها ميزات التطبيق التالية:

أ- سرعان ما تتم المصادقة على المعاهدة في استفتاء عام، تنسحب اسرائيل من جزء معين من الضفة الغربية. وهذه ستكون منطقة تمارس فيها منظمة التحرير الفلسطينية احتكارا للسلطة على الأرض.

ب - ما ان تنسحب اسرائيل من هذه المنطقة الاولية، فان منظمة التحرير ستعلن ان دولة فلسطين، التي نودي بها في اعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨، تمارس للمرة الاولى سيادة قائمة فعليا على جزء من فلسطين.

ج- ومتصرفا كرئيس انتقالي لدولة فلسطين، فان ابو مازن سيحل السلطة الفلسطينية ومسودة الدستور للدولة الفلسطينية ستتحول الى دستور انتقالي بدلا من القانون الاساس للسلطة الفلسطينية.

د- تؤكد دولة فلسطين المنطقة التي هي صاحبة السيادة الشرعية فيها وهي كل قطاع غزة وكل المنطقة داخل الحدود الدائمة المتفق عليها.

هـ- تعترف اسرائيل بالدولة الفلسطينية كصاحبة للسيادة الشرعية على كل المنطقة المتفق عليها.

ز- تلتزم اسرائيل بالانسحاب عسكريا من جميع مناطق دولة فلسطين، حيث تكون حكومة الدولة الفلسطينية قادرة عمليا على ممارسة سيادة فعلية. وكون العلاقة الرئيسية للسيادة هي احتكار القوة، فان اسرائيل تلتزم بالانسحاب من اية منطقة تكون فيها الحكومة الانتقالية لدولة فلسطين هي الكيان الفلسطيني المسلح الوحيد.

ح - يتم تشكيل طرف ثالث من المجتمع الدولي للحكم في النزاعات وتقييم ما اذا كانت الدولة الفلسطينية قد حققت ام لا الاحتكار المطلوب للقوة.

ط- بخصوص قطاع غزة، تكون اسرائيل ملتزمة برفع الحصار الجوي والبري والبحري من قطاع غزة بمجرد ان تمارس دولة فلسطين السيطرة على غزة.

٤- حماس وفتح ودولة فلسطين

- فيما يتعلق بالاستفتاء على المعاهدة، يدعو ابو مازن حركة حماس للسماح باجراء الاستفتاء داخل القطاع، تحت اشراف لجنة الانتخابات المركزية، واضافة لذلك فانها ستدعو حماس لتأكيد انه اذا تمت الموافقة على الاستفتاء (الذي يعامل الضفة الغربية وقطاع غزة على انه كيان واحد) فان ذلك سيشكل مصادقة على المعاهدة، والتي ستصبح قانونا ملزما يجب على جميع الافراد والمنظمات الامتثال له، ففي وثيقة الاسرى كما في اتفاق مكة، وافقت حماس على ان تتولى منظمة التحرير الفلسطينية اجراء المفاوضات وان مثل هذه المعاهدة ستكون ملزمة في حال المصادقة عليها في استفتاء عام. وبالتالي، فان حماس يمكن ان تسمح بالاستفتاء في غزة. ولان حماس يمكن ان تحث على رفض المعاهدة، فانها ستكون لديها وسيلة غير مباشرة للتأثير على شروط المعاهدة حتى وان لم تكن تشارك في المفاوضات الرسمية.

- اذا تم اقرار الاستفتاء، فان ابو مازن يعين حكومة انتقالية لدولة فلسطين، وهذه الحكومة ستبقى في السلطة فقط الى حين انتخاب رئيس ومجلس تشريعي لدولة فلسطين. والمشاركة في الحكومة الانتقالية ستكون مفتوحة امام اعضاء حماس بشرط ان يقبلوا بأن معاهدة الدولة والحدود الدائمة ملزمة. وان يعترفوا بأن دولة فلسطين هي صاحبة السيادة الشرعية على قطاع غزة والضفة الغربية.

- وعند تشكيل الحكومة الانتقالية، فانها ستدعو حماس الى تسليم السيطرة في غزة الى دولة فلسطين. وهذا سيعني ان حماس ستتخلى عن دورها كفصيل مسلح. ويمكن دمج الافراد في جيش دولة فلسطين، ولكن هذا سيكون تحت سيطرة الدولة. واذا ما سلمت حماس السيطرة في غزة. فسيتم الاعتراف بالحركة كحزب سياسي مشروع، ويصبح بامكانها المنافسة على جميع المكاتب في انتخابات دولة فلسطين.

- وعندما تؤسس دولة فلسطين نفسها كسيادة على ارض الواقع على القطاع فسيتوجب على اسرائيل، بموجب المعاهدة، رفع الحصار الجوي والبري والبحري. وعدم القيام بذلك سيكون عملا حربيا طبقا للقانون الدولي. واسرائيل، بتوقيعها على المعاهدة، ستكون مدركة تماما بأن الرفع الفوري للحصار عن غزة سيكون مطلوبا فور ان تمارس سيادة فعلية على ارض الواقع في غزة.

- ولان اسرائيل ليس لديها مستوطنات ولا عسكريون ولا قواعد في غزة ولان السيادة الفلسطينية على قطاع غزة تشكل اخطارا اقل على اسرائيل من السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية، فان غزة محررة حقيقة يمكن ان تبرز خلال فترة قصيرة نسبيا.

-واذا اثبتت الدولة الفلسطينية نفسها ناجعة في حكم غزة وممارسة احتكار للقوة (على سبيل المثال الغاء المجموعات المسلحة وانهاء الهجمات الصاروخية). وهذا سيكون عمليا اظهارا قويا بانها تستطيع السيطرة على كل منطقة الضفة الغربية. وهذا سيلعب دورا هاما في تسريع الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الضفة الغربية.

-واذا خلافا للسيناريو المذكور آنفا، رفضت حماس في البداية الاعتراف بسيادة دولة فلسطين ورفضت التخلي عن السيطرة على غزة، ورفضت نزع سلاحها فان الدولة الفلسطينية حينها ستوسع سيطرة سيادتها فقط في الضفة الغربية، وفور انسحاب اسرائيل بشكل كامل من منطقة الضفة الغربية، فان مصداقية معاهدة الحدود الدائمة ستكون قد تأكدت، وكذلك الحال بالنسبة لمصداقية الدولة الجديدة. وفي ظل هذه الظروف، فان حينما تجدد الدولة دعوتها الى حماس بالاعتراف بالدولة كصاحبة السيادة على القطاع والتخلي عن الحكم في غزة والسماح بتحرير حقيقي لغزة، فلا يمكن تصور أن حركة حماس ستقول «لا».

* مدير مشروع الاستشارة السلمية في مركز الدراسات الامنية والدولية بجامعة ماريلاند الاميركية

الأحد عشر ألف أسير فلسطيني.. إلى كم مبادرة حسن نية يحتاجون ؟؟؟

بقلم: راسم عبيدات - القدس

في ظل اللقاءات الفلسطينية والإسرائيلية المتكررة، أصبح هناك حديث ممجوج وإسطوانة مشروخة، عن ما يسمى بتعزيز سلطة الرئيس محمود عباس، وتعزيز هذه السلطة يتطلب تقديم تنازلات من إسرائيل، ومن ضمن ما يسمى بهذه التنازلات، إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، وقبل شهرين أطلقت إسرائيل سراح ٢٥٠ أسيرا فلسطينيا، أغلبهم شارفت محكومياتهم على الإنتهاء، وأعتقلت إسرائيل في ثلاثة أسابيع ما يزيد عنهم بمئة معتقل، ومع حلول شهر رمضان تجدد الحديث، عن نية إسرائيل إطلاق سراح مئة أسير فلسطيني، ثم جاء قرار الحكومة الاسرائيلية باطلاق سراح تسعين اسيرا، وما ان تم الإعلان عن الخبر، حتى سارع العديد من أعضاء الكنيست والوزراء الإسرائيليين، إلى القول أن إطلاق سراح هؤلاء الاسرى من شانه تعزيز ما يسمى " بالإرهاب "، وبالتالي إذا كان إطلاق سراح ٩٠ أسيرا ، تتحكم في مواصفاتهم وأسمائهم ومدة الحكم المتبقية لهم الأجهزة والدوائر الأمنية الإسرائيلية، فالأحد عشر ألف أسير فلسطيني، والذين أكثر من ألف منهم محكوم بالسجن المؤبد، كيف سيطلق سراحهم ؟ هل سيطلق سراحهم بالإرتهان إلى حسن النوايا الإسرائيلية ؟ ونحن نعرف جيداً العقلية والذهنية الإسرائيليتين القائمتين على الغطرسة والتي ترى أن على الفلسطينيين أن يدفعوا ثمناً سياسياً ، إذا ما أرادوا أن يطلق سراح أسراهم وفق حسن النوايا الإسرائيلية، فرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وزعيم حزب الليكود " بنيامين نتنياهو" ، عبر عن وجهة النظر الاسرائيلية بشكل واضح، عندما قال على الفلسطينيين أن يقدموا ويدفعوا ثمناً مقابل أي خطوة إسرائيلية إيجابية تجاههم.

بلغت درجة النفاق والإزدواجية الأمريكية والأوروبية الغربية ذروتها، عندما قام حزب الله في تموز ٢٠٠٦، بأسر جنديين إسرائيليين، حيث هبت أمريكيا وأوروبا رؤساء، وحكومات وشعوبا، للمطالبة بإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين، ودون أن ينبسوا ببنت شفة عن الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين، والذين مضى على إعتقالهم سنوات طويلة في المعتقلات والسجون الإسرائيلية

وإذا ما إفترضنا حسن النية عند الإسرائيليين وإذا ما منّوا علينا كل ثلاثة شهور بإطلاق سراح عشرات الاسرى، فإن إطلاق سراح الأحد عشر ألف أسير فلسطيني، على إعتبار أن هذا الرقم ثابت، رغم انه مرشح للزيادة المستمرة في ظل حملات الإعتقالات الإسرائيلية المتكررة لأبناء شعبنا الفلسطيني، يحتاج إلى أكثر من ٢٥ عاماً ، على أن يستثنى منهم أسرى القدس والثمانية وأربعين، لأن الطرف الفلسطيني وفق الإتفاقيات التي وقع عليها لا يمثلهم ، وبالتالي فإن مصيرهم مرهون ومعلق إلى ما يسمى بالحل النهائي، والذي قد تنقضي أعمارهم وليس زهرات شبابهم في السجون فقط قبل أن يأتي، ناهيك انه إذا ركن الفلسطينيون إلى هذه الطريقة، فإن عدداً ليس بالبسيط من الأسرى الفلسطينيين سيستشهد في السجون الإسرائيلية، حيث أن هناك حوالي مئة أسير فلسطيني قضوا عشرين عاماً فما فوق في السجون الإسرائيلية، وهذا لم يحرك أي وازع أخلاقي أو إنساني ، عند ما يسمى بمؤسسات حقوق الإنسان ودعاة الديمقراطية والحرية الغربيين، والتي الذين يذرفون الدمع يومياً على ثلاثة جنود إسرائيليين مأسورين عند حزب الله وحركة «حماس».

ومن هنا فإن هذا النهج العقيم، يجب التخلي عنه وضرورة أن يصر الطرف الفلسطيني، في أية مفاوضات مع حكومة الإحتلال، ان يكون هناك جداول زمنية محددة وواضحة، لإطلاق سراح الأسرى بعيداً عن أية تصنيفات أو إشتراطات إسرائيلية، فهذه قضية جوهرية وأساسية لشعبنا الفلسطيني، وأي حديث عن مفاوضات وتسوية وتفاهمات وإتفاقيات مبادىء وغيرها ، ستكون عقيمة ومفرغة من محتواها، دون أن تتضمن بنداً ملزماً للتنفيذ والتطبيق لهذا العنوان بالذات، فلا يعقل أن يجري حديث عن مؤتمرات في الخريف، وهناك أسرى فلسطينيون يقضون أكثر من خمسة وعشرين عاماً في السجون الإسرائيلية، حتى أن الأسير سعيد العتبة " أبو الحكم "، عميد الحركة الأسيرة، دخل في عامه الإعتقالي الحادي والثلاثين، ولو أن هناك معتقل إسرائيلي في أي من السجون العربية قضى ربع هذه المدة، لقامت الدنيا وما قعدت حول اللاسامية والإضطهاد وإستهداف الإسرائيليين، ولربما طلبت أمريكيا وأوروبا الغربية، ومعها ما يسمى " بالهيومن رايتس " عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي، لبحث هذا الموضوع تحت البند السابع، والطلب بمعاقبة الدولة العربية التي تعتقل هذا الإسرائيلي، ليس إقتصادياً، بل ولربما عسكرياً.

ولعل الجميع يذكر عندما كانت مصر تعتقل الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام، كيف تحركت كل العواصم الغربية عن بكرة أبيها وتدخلت على مستوى الرؤساء من أجل إطلاق سراحه، وكذلك بلغت درجة النفاق والإزدواجية الأمريكية والأوروبية الغربية ذروتها، عندما قام حزب الله في تموز ٢٠٠٦، بأسر جنديين إسرائيليين، حيث هبت أمريكيا وأوروبا رؤساء وحكومات وشعوبا، للمطالبة بإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين، ودون أن ينبسوا ببنت شفة عن الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين، والذين مضى على إعتقالهم سنوات طويلة في المعتقلات والسجون الإسرائيلية، والذين يتعرضون لممارسات قمعية وإذلالية، لا تتفق وأدنى معايير القوانين الدولية، فكم حالة تعرضت للتعذيب في السجون الإسرائيلية؟ وكم حالة توفيت جراء التعذيب والإهمال في السجون الإسرائيلية، ولم يحرك الغرب ولا مؤسساته الحقوقية ساكناً تجاه ذلك، وبما يثبت عنصرية هذا الغرب وإنتقائيته وإزدواجيته وكذبه ودجله في المعايير والأحكام والحقوق والمبادىء، والتي يجري تطبيقها والالتزام بها فقط بما يخدم أهدافه ومصالحه .

ومن هنا فإن الركون إلى حسن النوايا الإسرائيلية لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، وفي ظل العقلية الإسرائيلية القائمة والتي تقيم الدنيا ولا تقعدها عند الحديث عن أية رغبة لإطلاق سراح أسرى فلسطينيين، حيث الأجهزة الأمنية وإعتراضاتها، وأعضاء الكنيست والوزراء وإعتراضاتهم وغيرهم، ومن ثم الحديث عن السلام ومبادرات حسن النية وما يسمى بالتنازلات المؤلمة، ليس إلا لذر الرماد في العيون، ولكسب الوقت لتنفيذ المخططات الإسرائيلية وسياسة فرض الأمر الواقع، وعلى الفلسطينيين أن يجربوا ويعملوا على طرق كل الأبواب والأساليب والأشكال، التي تؤمن عودة أبنائهم وخروجهم من السجون والمعتقلات الإسرائيلية، فمن غير المعقول ربط مصير أبناءنا المعتقلين والأسرى بحسن النوايا الإسرائيلية، وتصنيفات الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية، أسرى قدس، أسرى ثمانية وأربعين، أسرى غزة، أسرى ضفة، أسرى أيديهم «ملطخة بالدماء» .. الخ، فالسلام الذي لا يضمن بشكل فعلي إطلاق سراح كل أسرى شعبنا الفلسطيني، ليس سلاما ولن يقبل شعبنا كل من يقبل على نفسه المساومة في هذه القضية الجوهرية والمفصلية.